

التقرير السنوي للأداء لسنة 2024
مهمة البيئة

22 جويلية 2025

الفهرس

المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2024

1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....4
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....9

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2024

1. نتائج أداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة.....14
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....27
3. نتائج أداء برنامج القيادة و المساندة.....31
4. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة و المساندة.....36

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2024

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تهدف مهمة البيئة إلى حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية عبر سياسات وإستراتيجيات و مخططات و برامج لدعم و تشجيع الحفاظ على البيئة و حمايتها و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية و العمل على ترسيخ استدامة التنمية من خلال المساهمة في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 المنبثقة عن الخطة الأممية للتنمية المستدامة 2030. وكذلك النهوض بالتوعية والتثقيف البيئي من خلال برامج التربية والتحسيس والتواصل.

ترتكز إستراتيجية مهمة البيئة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- 1- المحور الأول: المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن وضمان جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات،
- 2-المحور الثاني : حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد التصرف فيها،
- 3-المحور الثالث: المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة.

وتم تقسيم مهمة البيئة إلى برنامجين هما:

- البرنامج 1: برنامج البيئة والتنمية المستدامة وهو البرنامج العملياتي الوحيد الذي يجسم السياسة العمومية في مجال البيئة والتنمية المستدامة
- البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة ويتضمن جملة الوظائف الأفقية التي تقدم الدعم والمساندة لسياسة البيئة والتنمية المستدامة.

تميزت سنة 2024 بعدد الإنجازات الهامة في مجال النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي عبر عديد المشاريع ذات الطابع الإستراتيجي منها خاصة في مجال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة بكافة الولايات وكذلك مشاريع تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التّنويّة.

وفي هذا الإطار، تطورت منظومة التّطهير بالبلاد حيث إرتفع طول الشبّكة العمومية للتطهير التي هي في طور الإستغلال من طرف الدّيون من 18243 كلم سنة 2023 إلى 18460 كلم سنة 2024 كما بلغ عدد محطات التطهير المستغلّة 127 محطة سنة 2024.

وقد بلغ عدد المرتبطين بالشبّكة العموميّة للتّطهير بكامل تراب الجمهورية 7,8 مليون ساكنا لتبلغ نسبة الرّبط العامة بكامل تراب الجمهورية 65,6 % سنة 2024، إلى جانب ذلك تطوّرت كمّية المياه المعالجة سنة 2024 إلى 295 مليون متر مكعّب منها 65 مليون متر

مكعب تمت إعادة إستعمالها في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية. و تم إنجاز عدة مشاريع هيكلية منها بالخصوص مشروع تطهير 10 مدن متوسطة (تالة و فريانة و تاجرير و الدهماني و القصور و الرديف و أم العرايس و المظيلة و سوق الأحد و السواسي) ومشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و 130 محطة ضخ و برنامج تطهير المناطق الصناعية و برنامج تطهير المدن الصغرى (أقل من 10 آلاف ساكن) وبرنامج التّطهير الرّامي إلى الحدّ من التلوّث بالبحر المتوسّط (DEPOLMED).

أما في مجالات النظافة والجمالية الحضرية ومقاومة التلوث الصناعي والمحافظة على النظم الإيكولوجية فقد تم مواصلة عديد البرامج وإنجاز عديد الدراسات منها خاصة:

- استكمال اعداد مشروع مجلة البيئة
- مواصلة اعداد الاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات الخطرة
- مواصلة تنفيذ برنامج البحر الأبيض المتوسط للأمن البيئي (Medprogramme)
- مواصلة اعداد برامج لدعم القدرات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي ووضع الوسائل اللازمة لمتابعة تنفيذها وبلورة مخططات العمل ذات الأولوية المنبثقة عنها ذات العلاقة بدعم مقتضيات الاقتصاد الدائري ومقومات النظافة والحد من التلوث الناتج عن البلاستيك،
- الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري في النفايات في إطار مقارنة شاملة وقطاعية،
- وضع خارطة طريق لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا في إطار مكافحة تغير المناخ،
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية،
- تحسين الإستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي ومواءمتها مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في أفق 2030.
- إستكمال وضبط مؤشرات المحاسبة الإيكولوجية لرأس المال الطبيعي،
- إعداد التقرير الوطني حول تدهور الأراضي ومقاومة التصحر،
- إعداد حافظة مشاريع ذات أولوية وتعبئة الأطراف الفاعلة والموارد المالية للمشاريع الأفقية (البيئة) لدعم أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (2018 – 2030)،
- مواصلة تنفيذ المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت،
- مواصلة تنفيذ برنامج إزالة التلوث بالحوض الساكب لوادي مجردة،
- مواصلة إعداد ملفات مشاريع للعناية وإستعادة المنظومات الطبيعية في إطار التعاون الدولي (إشكل وغابات الصنوبر بولاية القصرين والواحات)،

- تنفيذ مكونات برنامج العمل الخاص بالأنشطة ذات الأولوية للانتقال الإيكولوجي بجزيرة قرقة،

- مواصلة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بصون الطبيعة وإدماجها في التنمية المستدامة بالتعاون مع مركز التعاون للمتوسط للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة،

- مواصلة إنجاز والمصادقة على المؤشرات الخاصة بالسياحة المستدامة في إطار برنامج المساعدة الفنية من قبل البنك الدولي،

- مواصلة مشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا (Copernicea).

- إعداد تقرير النشاط 1 "تأثيرات تغير المناخ على الساحل وتحديد وتقييم السيناريوهات إزاء مخاطر تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر" وتقرير النشاط 2 "تقييم أثر تغير المناخ على سلسلة القيمة السياحية الساحلية في تونس"

- إعداد دراسة حول التغيرات المناخية والتنمية في تونس (CCDR)،

- في إطار تنفيذ الإجراء 19 من الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي تم إعداد تقرير المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة ذات الأولوية وتم تنظيم يوم إعلامي خلال شهر نوفمبر 2024 بجزيرة قرقة

- كما تم مواصلة برنامج النهوض بالتراث الطبيعي العالمي ومحميات المحيط الحيوي من خلال:

• إعداد ملف الترشيح بإعداد ملف تسجيل الحديقة الوطنية بالسرج كمحمية المحيط الحيوي قصد تقديمها لليونسكو،

• تنظيم دورة تكوينية بالتعاون مع الإدارة العامة للغابات والصندوق العالمي للطبيعة حول المحميات الطبيعية ومحميات المحيط الحيوي بعين سلطان (جندوبة)،

• تنظيم يوم تحسيس حول محميات المحيط الحيوي بسليانة،

• إعداد دعائم تحسيسية حول محميات المحيط الحيوي (مطويات)،

• إعداد مشروع قرار احداث اللجنة الوطنية لمحميات المحيط الحيوي (قرار بصدد النشر في الرائد الرسمي للبلاد التونسية).

كما تحققت نتائج هامة على صعيد ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة تتمثل بالخصوص في الشروع في إنجاز مشروع القيروان مدينة مستدامة وفقا لتوجهات الجيل السابع من أنشطة الصندوق GEF 7 (مواجهة التغيرات المناخية والبناء المقتصد للطاقة) وذلك بعد موافقة الصندوق العالمي للبيئة للمساهمة في تمويل وبمساعدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD. بالنسبة لبرنامج مصاحبة البلديات في اعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة تميزت سنة 2024 بالمصادقة على المرحلة الثالثة حول تحليل

وضعية المدينة وتحديد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية وكذلك الانتهاء من المرحلة الرابعة قبل الأخيرة والمتمثلة في صياغة الوثيقة الاستراتيجية لكل بلدية. كما تم خلال شهري جوان و جويلية 2024 إنتاج و بث 10 ومضات تلفزيونية لمزيد التوعية و التثقيف والتعريف بأهمية تغيير سلوكيات الإنتاج و الاستهلاك للنهوض بالاقتصاد الدائري ببلادنا. و تم إنجاز مختلف المكونات المبرمجة لسنة 2024 بالنسبة لمشروع "تركيز عدادات الماء الذكية بولايتي سوسة و المنستير"

كما تم تنفيذ عديد المشاريع أهمها مواصلة العمل على إرساء الاقتصاد الدائري والابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في قطاع النسيج في إطار تنفيذ مشروع INTEX و استكمال المصاحبة الفنية للمؤسسات في مجالي الابتكار الايكولوجي والاقتصاد الدائري ودراسات البصمة البيئية للمنتجات (استكمال مصاحبة 10 مؤسسات من قطاع النسيج لتنفيذ حلول الابتكار الايكولوجي والاقتصاد الدائري و استكمال مصاحبة 05 مؤسسات من نفس القطاع لإنجاز دراسات البصمة البيئية للمنتجات) و استكمال دراسة لتقييم وتعزيز السياسات الوطنية في مجال الابتكار الايكولوجي والاقتصاد الدائري في قطاع النسيج.

تمت كذلك مواصلة تنفيذ مشروع TOUMALI الحد من التلوث بالنفايات البلاستيكية والتصرف الدائري في النفايات -قطاع السياحة- المنطقة النموذجية حمام سوسة و تم استكمال مصاحبة 7 مؤسسات لتركيز منظومة ايزو 14001 و استكمال برنامج المصاحبة محليا لكل الأطراف المتدخلة و الفاعلة في منطقة قمرمالية من ولاية نابل كمنطقة نموذجية لتكريس المسؤولية المجتمعية محليا قصد ترشيد استهلاك الماء . في اخر سنة 2024 تم كذلك استكمال تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع المصاحبة لإرساء الانتقال الإيكولوجي لقطاعي صناعة السيارات والطيران PATE-IM و المتمثلة في مصاحبة 15 شركة تنتمي إلى قطاعي السيارات والطيران لتشجيعها على الانتقال إلى تكنولوجيات تخفض انبعاثاتها وتحد من أثرها على المناخ و التكوين عن بعد لفائدة 180 إطار من قطاعي صناعة السيارات والطيران وذلك ضمن برنامج المساندة الفنية للمؤسسات وتكوين وتعزيز الكفاءات الوطنية من خلال تدريب فريق من 15 خبير لدعم الشركات في تنفيذ عملية الانتقال البيئي

في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي تم في إطار مشروع المحافظة على الموارد الجينية النباتية خارج مآلفها الطبيعية إكثار و تشبيب 7610 عينة و القيام بالتوصيف الجيني ل118 و المظهري ل162 عينة نباتية في بيوت التبريد كما تم إكثار و تشبيب 53 عينة و القيام بالتوصيف الجيني ل27 و المظهري ل202 عينة في إطار المحافظة على أصناف الأشجار المثمرة المحلية والنباتات الغابية ونباتات الزينة في ضيعة تاكلسة (بنك جينات حقلي) كما تم تمكين 27 فلاح من البذور المحلية في إطار مشروع

المحافظة على الأصناف المحلية داخل مالفها الطبيعية و بلغ عدد الشذرات في بنك التجميد 480 في إطار مشروع المحافظة على سلالات الأبقار المحلية.

في مجال حماية الشريط الساحلي تم خلال سنة 2024 مواصلة التصرف الميداني في جزر قورياو أرخبيل جالطة و أرخبيل زمبرة و جزر الكنايس و الجزيرات الشمالية الشرقية لأرخبيل قرقنة و متابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية بها كما تم انجاز المرحلة الثانية "تحيين وانجاز مثال التصرف " من دراسة تحيين مثال التصرف المندمج في منطقة رأس الرمل بجرية. كما أشرفت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي خلال سنة 2024 على تنفيذ برنامج التنظيف الآلي للشواطئ من شهر جوان و تواصل إلى شهر أكتوبر، وذلك من خلال التدخل بـ 133 شاطئاً بالبلديات الساحلية على طول حوالي 192 كلم في التدخل الواحد وعلى مساحة جمالية تناهز 5739 هكتار.

قامت الوكالة كذلك بمواصلة تنفيذ إتفاقيات المساهمة في تمويل بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من الولايات الساحلية كما تقوم الوكالة بالمساندة الفنية للبلديات الساحلية لإنجاز مشاريع الفسح الشاطئية على غرار جربة ميدون، جربة أجيم، جرجيس، جرجيس الشمالية، بنقردان، حمام الأنف، صيادة، قصيبة المديوني بو حجر الزهراء....

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

تتوزع الإعتمادات المنجزة سنة 2024 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: أ د

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 ق م أصلي (1)	بيان النفقات	
المبلغ	نسبة الإنجاز %				
(1)-(2)	(1)/(2)				
-1 691	95,5	35 889	37 580	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
-1 691	95,5	35 889	37 580	اعتمادات الدفع	
-434	94	6 396	6 830	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
-434	94	6 396	6 830	اعتمادات الدفع	
17 353	104	420 713	403 360	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
17 353	104	420 713	403 360	اعتمادات الدفع	
72 540	703	84 570	12 030	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
64 523	655	76 153	11 630	اعتمادات الدفع	
87 768	119	547 568	459 800	اعتمادات التعهد	المجموع
79 751	117	539 151	459 400	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: الف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	البرامج	
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)				
119,87	88 894	536 264	447 370	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1 : البيئة و التنمية المستدامة
118	82 022	528 772	446 750	اعتمادات الدفع	
90,9	-1 126	11 304	12 430	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة
82	-2 158	10 379	12 650	اعتمادات الدفع	
119	87 768	547 568	459 800	اعتمادات التعهد	المجموع العام (دون موارد ذاتية)
117	79 751	539 151	459 400	اعتمادات الدفع	

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات .

بلغت تقديرات ميزانية مهمة البيئة لسنة 2024 ما قدره 459,400 م. د دفعا .
تجدر الإشارة إلى أن نسبة هامة من ميزانية المهمة يتم تحويلها للفاعلين العموميين
مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملية. و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين
العموميين في تحقيق أهداف المهمة تعتبر مهمة جدا .
و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 539,151 م د دفعا تمثل نسبة 117%

تجدر الإشارة إلى أن الإنجازات على مستوى نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2024
بقيت في مستوى التوقعات و ذلك بفضل السياسة المعتمدة بالوزارة للتحكم في هذه
النفقات من خلال إتخاذ تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد
البشرية و عدم القيام بإنتدابات جديدة بمختلف هياكل المركزية و الجهوية و المؤسسات

و المنشآت العمومية الراجعة لها بالنظر و عدم اللجوء إلى تعويض الشغورات المسجلة خلال سنة 2024 و التحكم في منحة الإنتاج و عدم صرف منحة الساعات الإضافية .

بالنسبة لنفقات التسيير لسنة 2024 كانت الإنجازات في حدود 94 % و هي قريبة جدا من التوقعات و ذلك نظرا للمجهودات التي قامت بها مختلف هيكل الوزارة لترشيد هذه النفقات من خلال إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية و الإلتزام بما جاء بالمناشير و التراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض و مزيد التحكم في نفقات الإستقبالات و الإقامة و المهمات بالخارج و مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة و الضغط على مصاريف التسيير العادي للمصالح الإدارية .

أما الإنجازات على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة لسنة 2024 فقد فاقت التوقعات لتبلغ 104 % علما و ان النسبة الكبيرة من هذه النفقات يتم تحويلها للفاعلين العموميين لتمويل مشاريع التنمية .

و قد بلغت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الإستثمار 655 % دفعا و هي نسبة تفوق التوقعات بكثير نظرا للإعتمادات الخاصة بالحسابات الخاصة للخزينة أخذا بعين الإعتبار لقرارات وزيرة المالية بالتفريع في مقاييض و مصاريف صندوق مقاومة التلوث .

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2024

برنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج:

السيدة ثريا الباشا

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 30 سبتمبر 2022

إلى غاية 24 أكتوبر 2024

السيد الهادي الشبيلي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 6 نوفمبر 2024

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج البيئة والتنمية المستدامة إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضر، والمساهمة في تحسين ظروف العيش والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات الحضرية مثل التطهير والتصرف في النفايات والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية ومقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية المنظومات الطبيعية وتأمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والعمل على الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية. تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة إنطلاقاً من الإستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 و الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و مخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و الاقتصاد الأخضر و التغيرات المناخية وكذلك توجهات مخطط التنمية 2023-2025 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 .

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية و الريفية
المحور رقم 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و
تعزيز إستخدامها على النحو المستدام و مكافحة التصحر و وقف تدهور الأراضي
المحور رقم 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة

تجدر الإشارة إلى أن تجسيم هذه المحاور يتم من قبل الوحدات العملياتية و بصفة أساسية من قبل الفاعلين العموميين حيث يساهم كل من الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تحقيق المحور الإستراتيجي الأول. حيث يعمل الديوان الوطني للتطهير على تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة بكافة الولايات وتحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التّنويّة. كما تساهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تكريس هذا التوجه الإستراتيجي عبر إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل وتوسعة المصبات المراقبة وغلق وإعادة تهيئة المصبات العشوائية وتطوير منظومات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات و رسكلتها وإنجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشباهة وتأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة.

كما تساهم وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي في المحور الإستراتيجي الثاني من خلال حماية الشريط الساحلي من الانجراف ومن تأثيرات التغيرات المناخية . ورصد تطوّر الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية والمحافظة على المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها و التوقي من المخاطر التي يمكن أن تحدث من جراء الارتفاع السريع لمستوى سطح البحر الناتج عن الانحباس الحراري و التغيرات المناخية

كما يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة و ذلك عبر المساهمة في تعميم تبني التكنولوجيات الجديدة لمعالجة الإشكاليات البيئية و تامين نتائج البحث العلمي. وكذلك عبر تطوير اليات التكوين والمصاحبة لبعث مشاريع خضراء ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وبعث مؤسسات بيئية مجددة. وتركيز أساليب نظيفة للإنتاج وترشيد استغلال المواد الأولية والترفيه في نسبة استهلاك الطاقات المتجددة، وتأمين النفايات فضلا عن تحفيز القطاعات الواعدة الكفيلة بخلق مواطن شغل صديقة للبيئة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث:

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحقيقه:

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الأول للبرنامج و المتعلق بالمساهمة في تحسين نوعية الحياة بالوسط الحضري و الريفي و ذلك عبر دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية، وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية ، و تحسين التصرف في مختلف النفايات، و تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية . ومراقبة كل مصادر التلوث و تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية . وإزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة، ومتابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية

يمكن أن نعتبر أن درجة تقدم تحقق هذ الهدف تعد مقبولة و ذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير

تبعا لتعميم النظام البلدي ليشمل كامل تراب الجمهورية مما نتج عنه توسع المجال الترابي لـ 186 بلدية وحتى يعكس المؤشر حقيقة وضعية التطهير بكامل تراب الجمهورية التونسية، تم اعتماد المؤشر "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية " عوضا عن مؤشر "نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة" الذي يقتصر على البلديات المتبناة من طرف الديوان والبالغ عددها حاليا 193 بلدية من جملة 350 بلدية. علما بأن المؤشر

المعتمد لقطاع التطهير بالتقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية هو "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية"

وبالتالي فقد تمّ تحيين جدول متابعة إنجاز المؤشر كما يلي:

المؤشر 2.1. 1: نسبة الربط بشبكة التطهير							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	68,1	99,69 %	65,6 %	65,8 %	65,4 %	64,9 %	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

تطوّرت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية لتصل إلى 65,6% في موفى سنة 2024 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99,69% و هي نسبة إيجابية تعكس المجهود المبذول في مجال تحسين خدمات التطهير في كل ولايات الجمهورية. وذلك بفضل إنجاز عديد المشاريع المتعلقة بتوسيع وتهذيب شبكات التطهير إلا أنه لم يتم الوصول إلى نسبة إنجاز 100% ويعود ذلك أساسا إلى التأخر في الإنتهاء من أشغال مشاريع مدّ شبكات التطهير بمدن تاكلسة وتيار وتالة وفريانة وتالبت ومنزل حرّ وأزمو حيث يتوقع إنتهاء أشغالهم ودخولهم حيز الإستغلال خلال السداسية الأولى لسنة 2025.

المؤشر 1.1. 2: نسبة النفايات المنزلية والمشباهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة

المؤشر 1.1. 2: نسبة النفايات المنزلية والمشباهة التي يتم جمعها ونقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	70%	100%	83%	83%	84%	84%	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

شهدت نسبة كميات النفايات المودعة بوحدات المعالجة تراجعاً نسبياً في سنة 2021 المؤشر الى حدود 78 % وذلك بسبب غلق مصب عقارب، كما تم تسجيل بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها القصوى مما دفع بالوكالة إلى الشروع في أشغال توسعة كل من وحدات نابل وسوسة والقيروان وبنزرت وجبل شكير وقابس في إطار التعاون التونسي الألماني "برنامج المصبات المراقبة " 3 وبتمويل البنك الألماني للتنمية حيث تم رصد 27 مليون دينار في الغرض خلال سنة 2024 وتم استهلاك الميزانية المرصودة بنسبة 100% ، في انتظار إنجاز وحدات التثمين والمعالجة بمختلف المناطق.

وتسعى الوكالة مع مختلف البلديات والسلط الجهوية بصفاقس لحل الاشكال الناجم على غلق المصب المر اقب بعقارب وتفادي الرجوع الى المصبات العشوائية

المؤشر 1.1.3: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية و الحد من التلوث الصناعي

المؤشر 1.1.3: نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية و الحد من التلوث الصناعي							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	93%			76%	50%	50%	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

و بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي، يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد جيدة إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك عديد الصعوبات التي تؤثر على التقدم في تحقيق هذا الهدف.

بالنسبة لخدمات التطهير تتمثل اهم الصعوبات في تفاوت في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير ببعض الولايات و البلديات وافتقار العديد من البلديات الصغرى لخدمات التطهير خاصة بعد إحداث 86 بلدية جديدة. كذلك تقادم شبكات التطهير وتجاوز بعض محطات التطهير طاقتها القصوى مما أثر سلباً على مردودية المحطات ونوعية المياه المعالجة.

بالإضافة إلى التأثير السلبي للتلوث الصناعي السائل على منشآت التطهير حيث يتواصل صرف المياه المستعملة الصناعية شديدة التلوث بالشبكة مما يؤثر سلبا على سير محطات التطهير ونوعية المياه المعالجة الملقاة في الوسط الطبيعي.

كما يلاحظ أن ارتفاع استهلاك الطاقة تسبب في ارتفاع متواصل لتكاليف خدمات التطهير. إضافة إلى أن عديد مشاريع الديوان تواجه إشكاليات عقارية و إجرائية.

اما في مجال التصرف في النفايات تتمثل اهم الإشكاليات في عدم إيفاء بعض البلديات بالتزاماتها المالية مما يتسبب في ضعف استخلاص هذه الموارد المالية مما ينعكس سلبا على قدرة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على خلاص الشركات المستغلة للمصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها طبقا للصفقات المبرمة في الغرض.

إضافة إلى بلوغ أغلب المصبات المراقبة لطاقة إستيعابها القصوى مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة سنويا ورفض التجمعات السكنية المتاخمة للمصبات المراقبة لمواصلة استغلالها.

كما أن انجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز لجمع ونقل النفايات المنزلية يشهد عدة صعوبات من أهمها الرفض الاجتماعي وطول اجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض.

اما أهم الإشكاليات في مجال الوقاية والحد من التلوث فهي غياب استراتيجية مراقبة بيئية شاملة وموحدة على مستوى قطاعي وعدم ملائمة منظومة التقييم البيئي للمشاريع مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي وغياب بعض المواصفات البيئية في مجال التربة والتلوث الضوضائي والانبعاثات من المصدر وتداخل المهام بين مختلف هياكل الرقابة المتدخلة في الميدان البيئي.

تتمثل أهم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات والصعوبات في ما يلي:

في مجال التطهير برمجة العديد من البرامج و المشاريع لتأهيل شبكات التطهير بالبلديات المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية و مواصلة توسيع شبكات التطهير بالبلديات المتبناة مع إعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الربط التي لا تزال دون المعدل الوطني و مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية و تطهير المدن المتوسطة و المدن الصغرى و خاصة بالمناطق الداخلية و تطهير التجمعات السكنية التي كانت ريفية .و توسيع و تهذيب المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى و تهذيب المحطات المتقادمة و تنفيذ برنامج التصرف في السكب الصناعي السائل .و سيعمل الديوان على تطوير طرق المعالجة الحالية و تأهيلها باستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة .

أما في مجال التصرف في النفايات فسيتم تخصيص مدخر عقاري لوحدات معالجة النفايات المنزلية و تمكين البلديات من عقارات على ملك الدولة الخاص والغابي قصد تهيئتها

كوحداث معالجة النفايات و التشجيع على الفرز الإنتقائي و إحداث شركات تثمين النفايات وكذلك مراجعة النصوص التشريعية في المجال البيئي لمواكبة مختلف التطورات الحاصلة في مجال تثمين النفايات وخاصة فيما يتعلق بتمكين المؤسسات الصحية من تعقيم النفايات الطبية وتحويلها إلى نفايات عادية إضافة إلى اعتبار المشاريع في المجال البيئي مشاريع ذات أولوية على معنى مقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى

كما يقترح تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي عبر مراجعة الأوامر المعمول بها في الغرض وإخضاع كل الأنشطة التي تمثل مصدرا لمضاعفات سلبية هامة لإجراءات التقييم البيئي. وإدراج المتابعة البيئية للتثبت من مدى احترام انجاز الإجراءات البيئية وإلزام أصحاب المشاريع والباعثين على القيام بالمتابعة البيئية الذاتية وتقديم تقارير متابعة دورية في الغرض.

كذلك تطوير منظومة المراقبة البيئية قصد مزيد تحسين مردودية ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد، وتطوير وسائل وآليات المراقبة البيئية من خلال مزيد تدعيم المنظومة من الناحية المؤسسية والهيكلية.

وإعداد استراتيجية للمراقبة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف وضبط برنامج عمل يقع من خلاله تحديد مجالات تدخل الأجهزة الرقابية علاوة على تمكين تدعيم حيادية المنظومة على غرار مؤسسات المراقبة الأخرى ومراجعة الإجراءات الزجرية وتعديل مقادير الخطايا المستوجبة للمخالفات البيئية لملائمتها بما يتماشى مع جسامة المخالفة وجعلها أكثر فاعلية.

الهدف الاستراتيجي 2.1: حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية **علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:**

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الثاني للبرنامج المتعلق بحماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و تعزيز إستخدامها على نحو مستدام و مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي و ذلك عبر المحافظة على المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و المحافظة على الموروث الجيني الوطني، و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي . يمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف مقبولة إجمالاً بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قياس الأداء الخاصة به.

المؤشر 2.1. 1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه

المؤشر 2.1. 1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%100	%91,95	%80	%87	%73	%20	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

بلغت الإنجازات المحققة 91,95٪ و هي نسبة جيدة تعود إلى تحيين الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي و إعداد الإستراتيجيات المصاحبة منها الإستراتيجية الوطنية للجنדרة و الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المالية و برنامج عمل لتمويل التنوع البيولوجي و الشروع في إعداد التقرير الوطني السابع حول التنوع البيولوجي

المؤشر 2.1. 2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

المؤشر 2.1. 2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	7	%20	1	5	3	3	عدد

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

تقدر نسبة تحقيق المؤشر بـ 20 ٪ و هي نسبة ضعيفة نتيجة ضعف الموارد المالية المتاحة لإنجاز الدراسات

وبناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية و تئمينها، يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد متوسطة و يعود ذلك خاصة لضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة و ضعف الموارد المالية و قصد تجاوز الإشكاليات و الصعوبات المعترضة لتحقيق هذا الهدف يقترح التسريع في إعداد المنصة المعلوماتية حول تدهور الأراضي ومكافحة التصحر و الإسراع في تنفيذ البرامج ذات الأولوية المندرجة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

● الهدف الاستراتيجي 3.1: المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحقيقه:
هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الاول للبرنامج والمتعلق بالمساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة عبر جملة من المسارات تتمثل خاصة في التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة و التربية من أجل التنمية المستدامة و النهوض بأنماط الإنتاج و الإستهلاك المستدام و الشراءات العمومية المستدامة.
ويمكن اعتبار درجة تحقق هذا الهدف دون المتوسط إجمالاً بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قياس الأداء الخاصة به.

المؤشر 3.1. 1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%17	%0	%0	%14	%0	%12	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 0 % و يفسر ذلك بأن مكتب الدراسات المكلف بمصاحبة بلديات العامرة من ولاية صفاقس والمعقولة من ولاية باجة والوسلاتية من ولاية القيروان وحمام سوسة من ولاية سوسة ودقاش من ولاية توزر والخليدية من ولاية بن عروس لم يوفق في

انجاز مراحل المهمة المتكونة أصلا من 5 مراحل متشعبة ومعقدة حسب الأجل التعاقدية ، وذلك يعود أساسا الى صعوبات في بعض الأحيان في التعامل وتنظيم الاجتماعات والورش بالبلديات المعنية لعدم الاستقرار في مستوى المشرفين على البلديات من مجالس و رؤساء بلديات وكتاب عامين، كما لوحظ أن بعض البلديات تعاني من ضعف الموارد البشرية والإطارات المختصة علاوة على ضعف حضور الجمعيات المحلية الناشطة في المجال .

وحيث تم التقدم في انجاز المرحلة الثالثة والرابعة من المسار خلال سنة 2024 وتم العمل على تفادي هذا التأخير خلال سنة 2024 ومن المؤمل أن يتحسن المؤشر لتحسين المؤشر بانخراط دفعة جديدة من البلديات سنة 2025 على أن يتم مزيد التنسيق مع الكتاب العاميين للبلديات القائمين حاليا بمهام تسيير شؤون البلديات لتعيين نقاط اتصال في هذه المهمة وتيسير وتسهيل مهمة فريق الخبراء التابعين للمكتب المنتدب في الغرض أثناء المصاحبة الفنية.

المؤشر 2.3.1 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

المؤشر 2.1.1 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	120 (840)	0%	0	120 (600)	120 (480)	0 (360)	عدد

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 0٪ ويعود ذلك الى عدم توصل الإدارة العامة للتنمية المستدامة بتنظيم دورات تكوينية في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة بكل من تونس وصفاقس وباجة وقابس وسوسة والقيروان بناء على جملة الضوابط المرجعية

المعدة للغرض مما انجر عنه تأجيل الدورات التكوينية المبرمجة سنة 2024 إلى السنة المالية .

علما وأن عدة طلبات عروض لم تحض بالموافقة من قبل السيد مراقب المصاريف العمومية ومن بين الأسباب وجود نفقات خاصة بإقامة بعض المشاركين الذين يتنقلون من داخل الجمهورية. وسيتم اقتراح حلول لإشكال مصاريف الإقامة عند تحيين كراس شروط وملف طلب عروض لهذه المهمة وإعادة نشر طلب العروض جديدة في هذا الشأن وهو ما يمكن على الأقل 120 مشارك من مختلف الجهات من الانتفاع بدورات تكوينية في المجال.

المؤشر 3.1.3 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة

المؤشر 3.1.3 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1)/(2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	48 (600)	50%	24 (508)	48 (508)	48 (460)	12 (412)	عدد

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

تقدر نسبة تحقيق المؤشر بـ 50% وهي أقل من النسبة المبرمجة لأن التقديرات كانت مرتفعة حيث تمت برمجة التدخل بـ 48 مدرسة مستدامة بحساب مدرستين في كل ولاية في حين تم الانطلاق في إنجاز التدخلات على مستوى وطني في عدد 24 مؤسسة تربوية جديدة وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية وموزعة على كامل الولايات بمعدل مؤسسة تربوية بكل ولاية ليبلغ العدد الجملي للمؤسسات التربوية المستدامة 441 مؤسسة .

وعلاوة على التدخلات السابقة والمتمثلة في تهيئة حديقة بيئية تربوية ودعم نادي البيئة بمستلزمات البستنة وأدلة توجيهية ووثائق توعوية وتركيز جهاز للفرز الانتقائي للنفايات، فقد تم اثراء التدخلات هذه المرة بتركيز منظومة لجمع وتثمين مياه الأمطار من أسطح المدارس لسقي الحديقة. وهو ما سيساعد على تخطي معضلة النقص أو عدم توفر المياه في

العديد من المؤسسات التربوية وكذلك تقليص عبء الكلفة المالية لبعض المؤسسات الأخرى التي تستعمل مياه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في سقي الحديقة البيداغوجية أو لأغراض أخرى كدورات المياه الصحية كما أن هذه المنظومة سيكون بمثابة عملية تطبيقية توعوية للتلاميذ والإطار التربوي عامة ومحفز على ضرورة الحفاظ على المياه كثروة طبيعية في ظل الشح المائي والنتائج عن تفاقم انعكاسات التغيرات المناخية.

المؤشر 3.1.4: نسبة تقدم إعداد ومتابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

المؤشر 3.1.4: نسبة تقدم إعداد ومتابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر							
وحدة المؤشر	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2024 (2)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	%82,6	%82,7	%83	%83,6	%100,72	%85	2026

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2024:

من الأسباب التي ساهمت في تحقيق نسبة إنجاز تفوق 100 %:

- التوجه نحو إعداد اتفاقية إطارية مع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة قصد تكوين الباعثين الشبان ليس فقط في مجالات الاقتصاد الأخضر بل يشمل التكوين أيضا مجالات الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري ول يتم الترفيع في عدد المنتفعين من 30 منتفع الى 100 منتفع من الخمسة أقاليم للجمهورية التونسية وذلك على إثر إعلان طلب عروض غير مثمر فيما يتعلق بالإحاطة بعدد من باعثي المشاريع الشبان في مجالات الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي (حوالي 30)،

-إدراج تعديل على مكونات طلب العروض الخاص بإعداد دراسة تشخيصية لواقع الشراء المستدام في تونس وإعداد دليل للشراء العمومي المستدام، مع تنظيم دورات تكوينية في استعمال الدليل ليصبح إعداد دليل للشراء العمومي المستدام مع إعداد كراسي شروط نموذجية لقطاعي البناء والإعلامية، وتنظيم دورتين تكوينيتين في استعمال الدليل وكراس

الشروط لكل قطاع والتي آلت الى اعلان طلب عروض مثمر وذلك بعد اجراء طلب عروض غير مثمر يتعلق بإنجاز دراسة تشخيصية لواقع الشراء المستدام في تونس وإعداد دليل للشراء العمومي المستدام، مع تنظيم دورات تكوينية في استعمال الدليل.

بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال ترسيخ و تدعيم مقومات التنمية المستدامة يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد دون المأمول إجمالاً حيث أن ضعف أو غياب مشاركة (مسدي الخدمات ولاسيما مكاتب الدراسات) في طلبات العروض مما أدى الى إعادة طلبات العروض وبالتالي تأخير في انجاز النشاط المبرمج علاوة على شطط العروض المالية مقابل محدودية الميزانية المتوفرة.

قصد تجاوز هذه الصعوبات التي أثرت على نسق تقدم هذا الهدف يقترح ضرورة احياء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في انتظار تركيز الهيئة العليا للانتقال الإيكولوجي التي ستعوض اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة نظراً للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص متابعة مدى الالتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة. كما يقترح تدعيم الإدارة بالموارد البشرية الضرورية مع الانطلاق في مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتنمية المستدامة حيث أن التنظيم الهيكلي للإدارة العامة الحالي لا يضمن حاجيات الإدارة العامة (عدم وجود رؤساء مصالح على سبيل المثال) والحرص على الاستفادة قدر المستطاع من برنامج الحراك الوظيفي الذي تسهر على تنفيذه الحكومة من أجل تحسين الأداء.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تتوزع الإعتمادات المنجزة حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 ق. م الاصلي (1)	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ (1) - (2)				
(1) / (2)					
96,1	-1 183	29357	30 540	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
96	-1 183	29357	30 540	اعتمادات الدفع	
92,9	-257	3 343	3 600	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
92,9	-257	3 343	3 600	اعتمادات الدفع	
104,4	17 794	420 359	402 565	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
104,4	17 794	420 359	402 565	اعتمادات الدفع	
780,168	72 540	83 205	10 665	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
753,74	65 668	75 713**	10 045	اعتمادات الدفع	
119,87	88 894	536 264	447 370	اعتمادات التعهد	المجموع
118	82 022	528 772**	446 750	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

** تعود أسباب تجاوز الإنجاز للاعتمادات المرسمة الى قرارات وزيرة المالية في الترفيع في مقايض ومصاريف الحساب الخاص في الخزينة (16)

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2024 ق.م أصلي (1)	إنجازات 2024 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة والتنمية المستدامة	نشاط عدد 1: دعم سياسات البيئة والتنمية المستدامة	13 820	3 487	-10 333	25,23
	نشاط عدد 2: تحسين جودة الحياة	6 800	74 218	67 418	1091,44
	نشاط عدد 3: المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية	1 580	600	-980	37,97
	نشاط عدد 4: المحافظة على الموارد الجينية	1 850	687	-1 162,5	37
	نشاط عدد 5: التنمية المستدامة	1 470	670	-800	45,57
	نشاط عدد 6: التصرف في المياه المستعملة	334 500	335 600	1100	100,33
	نشاط عدد 7: التصرف في النفايات	37 000	65 330	28 330	176,57
	نشاط عدد 8: المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث	20 315	19 930	-385	98,10
	نشاط عدد 9: حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية	23 330	22 479	-851	96,35
	نشاط عدد A: نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجيا الخضراء	6 085	5 769	-316	94,80
المجموع		446 750	528 772	82 022	118

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة 447,370 م.د تعهدا و 446,750 م.د دفعا سنة 2024 . تجدر الإشارة إلى أن حوالي 94,29 % من ميزانية البرنامج يتم تحويلها للفاعلين العموميين و هي نسبة هامة مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملية. و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين العموميين في تحقيق أهداف البرنامج تعتبر مهمة جدا .

و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 528,772 م.د دفعا تمثل نسبة 118% . نفقات التأجير المنجزة بلغت 29,357 م.د تمثل نسبة 96,1 % أي في حدود التوقعات و ذلك بفضل التحكم في هذه النفقات من خلال الإجراءات المتخذة على مستوى المهمة.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت الإعتمادات المنجزة دفعا 3,343 م.د تمثل نسبة 92,9 % أي في حدود التوقعات وذلك نظرا للمجهودات التي قام بها مختلف المتدخلين لترشيد هذه النفقات.

اما بالنسبة لنفقات التدخلات فقد بلغت الإعتمادات المستهلكة 420,359 م.د تمثل نسبة 104,4% و هي تعتبر إيجابية جدا و تفوق التقديرات. علما وأن هذه الإعتمادات تحول جلها للفاعلين العموميين لإنجاز المشاريع التنموية.

أما الإنجازات على مستوى نفقات الإستثمار فقد بلغت 75,713 م.د تمثل نسبة 753,7% وهي نسبة مرتفعة جدا تعود إلى قرارات وزيرة المالية في الترفيع في مقاييض ومصاريف الحساب الخاص في الخزينة 16 صندوق مقاومة التلوث.

بالنسبة لتنفيذ الميزانية على مستوى الأنشطة تجدر الإشارة ان النشاط عدد 6 (التصرف في المياه المستعملة) فقد سجل نسبة إنجاز مرتفعة فاقت التوقعات حيث بلغت 100,33 %.

كما تجدر الإشارة ان النشاط عدد 7 (التصرف في النفايات) سجل نسبة إنجاز مرتفعة فاقت التوقعات حيث بلغت 176,57 % وهي نسبة مرتفعة جدا تعود إلى قرارات وزيرة المالية في الترفيع في مقاييض ومصاريف الحساب الخاص في الخزينة 16 صندوق مقاومة التلوث.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:

السيدة الكاتبة العامة ثريا باشا بالتكليف

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 ماي 2023

بمقرر تكليف إلى غاية 24 أكتوبر 2024

السيدة الكاتبة العامة كريمة حقي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 17 فيفري 2025

بمقتضى قرار من وزير البيئة مؤرخ في 12 مارس

2025

1- نتائج أداء البرنامج:

يتضمن هذا البرنامج جميع المصالح التي تقوم بإسداء خدمات و مساندة البرامج العملية في تحقيق أهدافها، كما يضطلع هذا البرنامج بتأمين تسع وظائف أفقية و مشتركة بين الوزارات و هي على التوالي: الموارد البشرية، المنظومات المعلوماتية، القيادة، الشؤون العقارية، الخدمات اللوجيستية ، الشؤون المالية ، الشؤون القانونية ، الشراءات و الإتصال.

بالنسبة لوزارة البيئة فإن برنامج القيادة و المساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الأداء المبرمجة. إضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة.

يرتكز برنامج القيادة و المساندة على محورين استراتيجيين: المحور الأول يتعلق بضمان حوكمة المهمة و برامجها و المحور الثاني يتعلق بضمان التصرف الناجع في موارد المهمة.

● الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

علاقة الهدف بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يجسم المحور الإستراتيجي الأول وهو ضمان حوكمة المهمة و برامجها و يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان حوكمة المهمة و برامجها تعتبر درجة تحقق الهدف جيدة جدا حيث أنه تمت تسجيل نسبة إنجاز 100٪ لمؤشر النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية لمؤشر التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة.

المؤشر 1.9.1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

المؤشر 1.9.1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%80	100%	%70	%70	%65	%50	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تحقيق تقديرات هذا المؤشر و ذلك من خلال الإجتماعات التي أنجزتها مختلف اللجان كل حسب إختصاصها و متابعة قراراتها.

المؤشر 1.9.2 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

المؤشر 1.9.2 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%30	%100	%25	%25	%20	%20	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % بالنسبة لسنة 2024 و هي نسبة جيدة تعود إلى أهمية المواقع الإلكترونية الخاصة بمهمة البيئة لدى المتابعين للمجال البيئي و أيضا للباحثين من طلبة و أساتذة في المجال هذا بالإضافة إلى نشر طلبات العروض و الإستشارات بالموقع.

- الهدف الاستراتيجي 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات:

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يجسم المحور الإستراتيجي الثاني للبرنامج وهو ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة و قد سجل نسبة إنجاز تعتبر هامة بناء على مؤشرات قياس الأداء الخاصة به و التي سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1. 2.9 الفارق بين التوقعات والإنجازات لكتلة الأجور

المؤشر 1. 2.9 الفارق بين التوقعات والإنجازات لكتلة الأجور							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%2	%33,33	%1	%3	%4	%8.8	نسبة سنوية

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل تقدم في إنجاز ميزانية التأجير المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 مقارنة بالتوقعات حيث بلغ الفارق بين التوقعات و الإنجاز 1% بالنسبة لكامل المهمة و قد كانت التوقعات أن يكون الفارق في حدود 3% و الملاحظ هو عدم تسجيل عجز و اللجوء إلى إعتمادات تكميلية لتغطية الأجور .

المؤشر 2.9. 2. نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

المؤشر 2.9. 2. نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%70	%85,71	%60	%70	%70	%65	نسبة

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 85,71 % بالنسبة لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة إيجابية تعود لحرص كل من الكتابة العامة و الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية على إنجاز كل الدورات التكوينية المبرمجة من جهة و حرص أغلب الأعوان على المشاركة بكثافة من جهة أخرى .

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية والتصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة
علاقة الهدف بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحقيقه:

هذا الهدف يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة و قد سجل نسبة إنجاز تعتبر هامة بناء على مؤشرات قياس الأداء الخاصة به و التي سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

المؤشر 9 . 1.3: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	%10	%100	%10	%10	%10	%7	نسبة سنوية

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل إنجاز أكثر من 80% من ميزانية المهمة بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخلات وحوالي 68 % بالنسبة لقسم الإستثمارات وعليه فإنه تم تحقيق الهدف ضمن هذا المؤشر في مجمله.

المؤشر 2.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

المؤشر 9 . 2.3: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1) / (2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	15 أ د	%100	14 أ د	14 أ د	14 أ د	12,5 أ د	معدل سنوي

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % بالنسبة لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة جيدة و يفسر ذلك خاصة أنه رغم ارتفاع الأسعار (المحروقات، تكاليف صيانة المعدات، قطع غيار وسائل النقل ..) فإنه لم يتم اللجوء إلى أي إعتمادات تكميلية ضمن قسم التسيير أو تسجيل ديون لدى المزودين.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة 12,430 م.د تعهدا و 12,650 م.د دفعا
سنة 2024 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 10,379 م.د دفعا تمثل نسبة استهلاك
82% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 ق.م (1)	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ (1) - (2)				
(1) / (2)					
92 , 80	-508	6 532	7 040	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
92 , 80	-508	6 532	7 040	اعتمادات الدفع	
94 , 5	-177	3 053	3 230	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
94 , 5	-177	3 053	3 230	اعتمادات الدفع	
44 , 5	-441	354	795	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
44 , 5	-441	354	795	اعتمادات الدفع	
100	0	1 365	1 365	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
27 , 7	-1 145	440	1 585	اعتمادات الدفع	
90 , 9	-1 126	11 304	12 430	اعتمادات التعهد	المجموع
82	-2 271	10 379	12 650	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2024 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2024 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2024 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
نشاط عدد 1: القيادة	2 367	1 075	-1292	45,42
نشاط عدد 2: اللوجستيك	3 975	3 214	-761	80,85
نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية	6 308	6 090	-218	96,54
المجموع	12 650	10 379	-2 271	82

حجم الميزانية الإجمالي المرصود للبرنامج لسنة 2024: 12,650 م.د دفعا .

تجدر الإشارة إلى أنه لم تطرأ أي تغييرات هامة

أهم الفوارق كانت في مستوى :

- قسم التدخلات : حيث أن أهم الإعتمادات كانت موجهة إلى المنظمات الدولية التي لم تقدم خلال سنة 2024 طلباتها و فواتيرها قصد دفع مساهمات الدولة التونسية لها .

- قسم الإستثمار : حيث أن بعض المشاريع و خاصة المتعلقة بمشروع تركيز المنظومة الإلكترونية للمكتبة عرفت تأخير في الإنجاز نظرا لإشكاليات في التنفيذ تتعلق بصاحب الصفة.

وتتوزع الإعتمادات المنجزة حسب الأنشطة على النحو التالي:

- **نشاط عدد 01: القيادة:** سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 45,42% والتي تعتبر نسبة متوسطة.

- **نشاط عدد 02: اللوجستيك :** سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 80,85% وهو أساسا نشاط يتعلق بنفقات التسيير و تعتبر نسبة إنجاز هذا النشاط جيدة .

- **نشاط عدد 03: التصرف في الموارد البشرية:** سجل هذا النشاط نسبة إنجاز عالية باعتبار أن النفقات المرصودة له هي أساسا تتعلق بالتأجير وهي من النفقات الحتمية التي يتم صرفها كليا ولا تشهد فوارق كبيرة بين التوقعات والإنجازات.

بطاقة النوع الاجتماعي-إنجازات سنة 2024

1-أهم إنجازات المهمة:

تعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الإلتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الإتجاه. وتعد بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة البيئة فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ الأثر السادس المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والأزمات والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية . إعتمدت تونس الخطة الوطنية للنوع الاجتماعي و التغيرات المناخية من أجل تعزيز الصمود و الحد من آثار التغيرات المناخية و ذلك بتعزيز دور النساء و الرجال و كل فئات المجتمع كفاعلين في مجابهة التغيرات المناخية في إطار مقاربة النوع الاجتماعي المندمج .

كما اتخذت الدولة التونسية عديد الإجراءات التي تتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية ضمن السياسات العمومية والبرامج والمشاريع من خلال التوجهات الرئيسية لإعداد ميزانية الدولة ومخطط التنمية .

إن تدهور البيئة و تقلص الموارد الطبيعية و التلوث و التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية تؤثر بشكل مختلف على الرجال و النساء فالمرأة تعاني أكثر من الرجل من آثار التهديدات البيئية. حيث يؤثر الجفاف ونُدرة المياه على المرأة بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجل خاصة في المناطق الريفية، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة الريفية ذلك ان جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت ويشكل عبئا ثقيلا على المرأة، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة المرأة وكثيرًا ما يتعرضن للعنف الجنسي.

كما يؤثر تلوث الهواء على المرأة الحامل بسبب استنشاق كميات كبيرة من غاز أول أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأكسجين الذي يؤثر على وزن الجنين ويؤدي إلى زيادة معدل الوفيات قبل الولادة وتدمير الدماغ . و يؤدي تعرض المرأة لآثار التلوث الكيميائي للعقم والإجهاض التلقائي وولادة الطفل ميتا، ووفيات حديثي الولادة، والعديد من الأمراض التي تصيب الأطفال . كما أن النساء أكثر هن تضررا من تغيرات المناخ من الرجال. كما أن النساء والفتيات يجب أن يقطعن مسافات طويلة للبحث عن الغذاء والماء والحطب للطهي بسبب ندرة المواد .

إن صحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية والصحة الجنسية والإنجابية. فالنساء الحوامل أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ حيث أثبتت الدراسات ان الحرارة المرتفعة تؤثر على الولادات(قبل الوقت) و تكون هذه التأثيرات أكثر حدة بالنسبة

للنساء الاتي ينتمين الى فئات اجتماعية ضعيفة ومهمشة .

ان تغير المناخ تترتب عليه كذلك زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي كالإغتصاب و الإعتداءات الجنسية والعنف المنزلي و الزواج القصري والإتجار بالبشر تتفاقم هذه الظواهر عند حصول كوارث طبيعية و حصول الهجرة للسكان.

إن النساء بصفة عامة هن أكثر عرضة للتحديات البيئية وهذا يفسر بعدة عوامل أهمها :

- عدم المساواة بين الرجل و المرأة و التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و السلطات ،
- صعوبة وصول النساء و الفتيات إلى الموارد و الخدمات الاقتصادية .
- المرأة في أغلب الحالات أقل توعية و معرفة بالأخطار الكامنة و الناجمة عن التغير المناخي لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل خاصة في الأرياف.
- الوضعية الاجتماعية وأدوار النساء تؤثر على قدرتهن على الصمود فهن في الغالب اللاتي تتحملن مسؤولية الأعباء المنزلية وتوفير الغذاء للأسرة والتزويد بالماء وكل وسائل العيش وكل هذه العناصر تتأثر مباشرة بتغير المناخ.
- النساء أقل وصولاً للمعلومات وأقل قدرة على الحركة و الأقل حصولاً على التكوين والتعليم.
- عدم تمتع المرأة بالسلطة للمطالبة بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و الحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث و جودة حياة أرقى ،
- وضع ومكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمع.
- عدم المساواة بسين المرأة و الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات.
- نسبة البطالة سنة 2022 بلغت 16.1% تتوزع بنسبة 20,9% بالنسبة للنساء و 14,01% بالنسبة للرجال
- ضعف توفر مورد رزق خاص بالنساء مقارنة بالرجال حيث أن نسبة النساء و الفتيات اللاتي يملكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19,3% مقابل 55,9% بالنسبة للرجال .
- عدم إرتقاء ظروف عملهن إلى معايير العمل اللائق .

لا تزال البيانات الإحصائية التي تبرز آثار التغيرات المناخية المتباينة على النساء و الرجال قليلة ، إلا أن بعض الإحصائيات العالمية تبين أن هناك فروقا واسعة ناتجة عن عدم المساواة بين النساء و الرجال رغم أن المرأة تضطلع بدور هام في حماية البيئة و الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية و التكيف و التخفيف من حدة التغيرات المناخية.

2- الإنجازات حسب الأثر:

1- الأثر عدد 6: المرأة والسلام والأمن والأزمات والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

1-1 إنجازات الأهداف العملية للأثر 6:

البرنامج: البيئة والتنمية المستدامة

الإنجازات مقارنة بالتقديرات			المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
التدابير المبرمجة لتقليص الفوارق	تحليل و تبرير الفوارق	الفارق* %	إنجازات 2024	تقديرات 2024	إنجازات 2023	إنجازات 2022	المؤشر	
				48			عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	تدعيم دور المرأة و الأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر
				24			عدد الحلقات التكوينية حول التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	
				30			عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي و التصرف في النفايات	

				5 000			إعداد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المرأة في مجال فرز النفايات	
				100			عدد النساء و الأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر	
				50			عدد المشاركين في الأيام التحسيسية و الإعلامية و ورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع	تشجيع ريادة الأعمال النسائية وتطوير قدرات القيادة للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية
				100			عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية و التوعوية و التثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد	تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية

*الفارق =(إنجازات 2024-تقديرات 2024)/(تقديرات 2024)

2-1 إنجازات الأنشطة و المؤشرات الخاصة بالأثر 6:

البرنامج: البيئة والتنمية المستدامة

الفارق بين تقديرات وإنجازات المؤشر لسنة 2024			مؤشرات الأنشطة					الأعمال والأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة*	أصناف الأنشطة
التدابير المبرمجة لتقليل الفوارق	تحليل الفوارق	الفارق. %	إنجازات 2024	تقديرات 2024	إنجازات 2023	إنجازات 2022	تسمية المؤشر			
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي عدد1: تدعيم دور المرأة والأسرة بصفة عامة في التقليل من النفائات المنزلية المنتجة من المصدر										
				48			عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليل من النفائات المنزلية من المصدر			
				24			عدد الحلقات التكوينية حول التقليل من النفائات المنزلية المنتجة من المصدر			
				30			عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي والتصرف في النفائات			
				5 000			إعداد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة وخاصة المرأة في مجال فرز النفائات			

				100			عدد النساء والأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر			
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي عدد2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية وتطوير القدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية										
				50			عدد المشاركين في الأيام التحسيسية والإعلامية و ورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع			
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي عدد3: تحسين المعارف والمهارات التقنية للنساء والفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية										
				100			عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية والتوعوية والتثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد			

*عمود اختياري

3-1 التحليل:

3-تلخيص لأسباب الفوارق و التدابير:

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة *	أهم أسباب الفوارق الخاصة بتحقيق الأنشطة	الآثار	البرامج	الأهداف العملية للمراعية للنوع الاجتماعي	التدابير المبرمجة لتقليص الفوارق
			الأثر 6: المرأة والسلام والأمن والأزمات والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	البرنامج 1: البيئة والتنمية المستدامة	الهدف 1: تدعيم دور المرأة والأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	
					الهدف 2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية وتطوير القدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة بركة النفايات المنزلية	
					الهدف 3: تحسين المعارف والمهارات التقنية للنساء والفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية	

*عمود اختياري